2019/47

مشروع قانون

يتعلّق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة الخامسة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية

فصل وحيد:

يرخّص لوزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي القائم في حقّ الدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة الخامسة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ خمسة وثلاثون مليون ومائة وثمانون ألف (35.180.000) دينار إسلامي في شكل أسهم قابلة للاستدعاء.

2019/47

الـــواردات عـــــــــدد
22 ماى 2019
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركـزي

20 19/47

شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة التونسية للاكتتاب في الزيادة العامة الخامسة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على الترخيص للدولة التونسية للاكتتاب في الزيادة العامة الخامسة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية، وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصل 65 منه.

وتأتي هذه الزيادة العامة تنفيذا لقرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية خلال اجتماعه الثامن والثلاثين المنعقد سنة 2013 المتمثّل في اعتماد زيادة عامة رابعة في رأس ماله من 12 إلى 18 مليار دينار إسلامي وزيادة عامة خامسة في رأس ماله المصرّح به من 30 إلى 100 مليار دينار إسلامي والمكتتب فيه من 18 إلى 50 مليار دينار إسلامي وذلك بهدف مجابهة التوسّع المنتظر لنشاطه وتنوّع عملياته. وقد تمّ تحديد تاريخ **22 نوفمبر 2019** كآخر أجل لتأكيد هذا الاكتتاب.

20 19/47

وستكون الزيادة الخامسة في شكل أسهم قابلة للاستدعاء لا يتمّ استدعائها إلا في صورة عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته لتلبية احتياجاته الناشئة عن تعبئة الأموال من السوق أو الضمانات المقدّمة لعملياته العادية. واعتبارا لحصول البنك باستمرار على أعلى تصنيف ائتماني (AAA) من قبل أكبر وكالات التصنيف الدولية، فإنّه يبقى من المستبعد التجاء البنك لهذا القرار.

وللعلم، تبلغ مساهمة بلادنا حاليا في رأس مال البنك المكتتب فيه حوالي 36,400 مليون دينار إسلامي[1] أي ما يناهز 153 م.د.ت.

وسيكون اكتتاب بلادنا في هذه الزيادة العامة الخامسة في شكل أسهم قابلة للاستدعاء، أي دون أي انعكاس مالي على ميزانية الدولة، بقيمة 35,18 م. د. إسلامي أي ما يناهز 147.8 م.د.ت. وستتضاعف حينئذ مساهمة بلادنا في رأس المال المكتتب من 0.07% حاليا إلى 0.14%.

20 19/47

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.

---

[1] - 1 د.إ= الدينار الإسلامي هو الوحدة الحسابية للبنك الإسلامي للتنمية، ويعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وتبلغ قيمته بتاريخ 18 مارس 2019، 4.2 دينار تونسي.

الـــواردات عـــــــــدد
22 ماى 2019
مجلس نـــوّاب الشـــعب
مكتب الضبط المركزي